تاريخ الإرسال (2020-09-05)، تاريخ قبول النشر (2020-11-25)

ذياب عزت الشيخ قاسم

اسم الباحث الأول:

أ.د. بسام علي العموش

اسم الباحث الثاني:

الجامعة الأردنية كلية الشريعة أصول الدين-
الأردن

اسم الجامعة والبلد:

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address:

diyabqasem@gmail.com

المرأة في لفائف البحر الميت في ضوء الإسلام

<https://doi.org/10.33976/IUGJIS.29.4/2021/9>

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة واقع المرأة القمرانية كما جاءت في لفائف البحر الميت، وما تدل عليه هذه النصوص من أحكام وقضايا تبين مكانة المرأة القمرانية، ومقارنة هذه النصوص بما في القرآن والسنة، وقد بين البحث وجود أوجه شبه أو مقارنة بين بعض الأحكام والقضايا، واختلاف في بعضها الآخر. وقد أظهر هذا اختلافاً في مكانة المرأة القمرانية، ونظرة دونية مقارنة بمكانة المرأة في الإسلام، الذي رفع من شأنها وحدد حقوقها وواجباتها القائمة على المساواة بين الرجل والمرأة انطلاقاً من قاعدة أن كل منهما مكمل للآخر ولكل منهما قدراته وحقوقه وواجباته.

كلمات مفتاحية: لفائف البحر الميت، المرأة القمرانية.

Women in the Dead Sea Scrolls in the light of Islam

Abstract

This current study aims at identifying the stature of women in the Qumrān region as it was mentioned in the Dead Sea scrolls, and what these tests indicate in terms of provisions and issues that clarify the status of women in this region. The current study also discusses comparing these texts with what is mentioned in the Holy Qur'an and the Sunnah of prophet Mohammad (Peace Be Upon Him). The current study shows that there are similarities between some of the provisions and issues, and also there are differences in some others.

The study indicates that there is a difference regarding the stature of women in the Qumrān region compared to their stature in Islam; this religion that raised their stature and defined their rights and duties based on equality between men and women on the basis that each of them is complementary to the other and that each of them has its capabilities, rights and duties.

Keywords: Dead Sea scrolls, women in the Qumrān region.

المقدمة:

خلق الله سيدنا آدم، وخلق منه زوجه، وجاءت الشرائع السماوية -اليهودية والنصرانية والإسلامية- لتنظم حياة أفراد المجتمع وفقاً لما أراده الله، ومن ضمن هذه التشريعات العلاقة بين الرجل والمرأة، وبيان أدوار وحقوق وواجبات كل منهما، تحقيقاً لعمارة الأرض واستخلاف الله للإنسان فيها وعبادته كما أراد جلّ وعلا، وبالرغم من وجود اختلاف في بعض التشريعات بين الشرائع السماوية الثلاث، إلا أن هذا لا يعني وجود اختلاف يعارض الغاية الأسمى المتمثلة في عمارة الأرض وعبادة الله فيها، ومرد هذا الاختلاف لما أصاب اليهودية والنصرانية من تحريف إذا ما قورنت بشرائع الإسلام التي سلمت من كل تحريف ومن أوجه الاختلاف ما تبين للباحث من النصوص القمرانية المتعلقة بالمرأة وأحكامها ومكانتها والنصوص التي جاءت في القرآن والسنة، أما أوجه الشبه بينهما فمردّه للبقية الصالحة التي لم يطالها التحريف.

أولاً: مشكلة البحث:

يجيب هذا البحث عن التساؤلات الآتية:

1. ما هي طبيعة النظرة إلى المرأة القمرانية.
2. ما هي الأحكام والقضايا المتعلقة بالمرأة القمرانية.
3. هل يوجد أوجه شبه أو اختلاف بين لفائف البحر الميت والإسلام فيما يتعلق بواقع المرأة وأحكامها ومكانتها.

ثانياً: أهمية البحث ومسوغاته:

جاء هذا البحث لعدم وجود دراسة جمعت كل النصوص المتعلقة بالمرأة كما وردت في لفائف البحر الميت، وتحليلها ومقارنتها لما جاء في الإسلام، وبالتالي شكّل هذا البحث أول دراسة تسلط الضوء على واقع المرأة القمرانية ومقارنتها بما جاء في الإسلام.

ثالثاً: أهداف البحث:

من خلال البحث ونتائجه سيتم تحقيق الأهداف الآتية:

1. معرفة النصوص المتعلقة بالمرأة القمرانية كما وردت في لفائف البحر الميت.
2. تحديد واقع المرأة القمرانية ومكانتها من خلال ما تعلق بها من أحكام وقضايا، من خلال مقارنتها بما جاء في القرآن والسنة.

رابعاً: محددات البحث:

سأعتمد فيما يتعلق بنصوص البحر الميت المترجمة إلى العربية على كتابي النصوص الكاملة لمخطوطات البحر الميت (لغيزا فيرم) وكتاب التوراة كتابات ما بين العهدين (لأندرية سومر)، واعتبار هذه اللفائف نموذجاً للمصادر اليهودية، والقرآن والسنة نموذجاً للمصادر الإسلامية.

خامساً: منهجية البحث:

سأستخدم في هذا البحث المناهج الآتية:

1. المنهج الاستقرائي: حيث سأقوم باستقراء النصوص الواردة في لفائف البحر الميت والمتعلقة بالمرأة القمرانية.
2. المنهج التحليلي: حيث سأعتمد إلى تحليل بعض النصوص القمرانية وما يقابلها من نصوص في القرآن والسنة.
3. المنهج الاستنتاجي: اعتماداً على ما تم استقراؤه وتحليله سأخلص إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بالدراسة قيد البحث.

سادساً: الدراسات السابقة:

- تعددت الدراسات حول لفائف البحر الميت، كان منها الأجنبية، وقليل منها عربية وإسلامية، ومن هذه الدراسات:
1. دراسة بعنوان لفائف البحر الميت في ضوء القرآن والسنة النبوية للدكتور (بهجت الحباشنة)، حيث عرّفت الدراسة لفائف البحر الميت، وتطرقت إلى علاقتها بالقرآن الكريم والسنة النبوية، وعلاقتها بالكتاب المقدس من خلال التشابه والاختلاف في بعض القضايا والأحكام، كان من جملتها النذر اليسير لما تعلق بالمرأة، وبينما اشتمل بحثي على كل النصوص المتعلقة بالمرأة القمرانية ولم أتطرق إلى مقارنتها بما في الكتاب المقدس.
 2. دراسة بعنوان: "التشريع في لفائف البحر الميت بين القرآن الكريم والكتاب المقدس للباحث (محمد منصور الزيود)، رسالة ماجستير صادرة عن جامعة آل البيت، حيث تطرقت الدراسة إلى مجموعة من التشريعات كالصلاة والطهارة والأيمان والنذور والأحوال الشخصية في المجتمع القمري ومقارنتها بما في الكتاب المقدس والقرآن الكريم، ولم تتطرق الدراسة للنصوص الخاصة بالمرأة بشكل خاص وإنما تناولت التشريعات القمرانية بشكل عام. وكذلك اعتمدت هذه الدراسة على كتاب النصوص الكاملة لمخطوطات البحر الميت (لفيزافيرم) بينما اعتمدت في بحثي على هذا الكتاب وكتاب التوراة (لاندرية سومر) بهدف الإحاطة بكل النصوص القمرانية المتعلقة بالمرأة، وما يستدل منها على واقع المرأة ومكانتها في المجتمع القمري.

سابعاً: خطة البحث:

اشتمل البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة تضمنت النتائج والتوصيات، وقد جاءت خطة البحث على النحو الآتي:

- **المبحث التمهيدي: التعريف بمصطلحات البحث.**
- **المطلب الأول: التعريف بلفائف البحر الميت وأصحابها.**
- **المبحث الأول: المرأة في لفائف/ مخطوطات البحر الميت.**
- **المطلب الأول: تبثل جماعة قمران ووصف المرأة القمرانية.**
- **المطلب الثاني: المرأة والزواج.**
- **المطلب الثالث: أحكام الطهارة.**
- **المطلب الرابع: القضايا والعقوبات المشتركة بين الرجل والمرأة.**
- **المطلب الخامس: النظرة إلى المرأة القمرانية ومكانتها.**
- **المبحث الثاني: المرأة في لفائف/ مخطوطات البحر الميت في ضوء الإسلام.**
- **المطلب الأول: النظرة إلى المرأة.**
- **المطلب الثاني: المرأة القمرانية والزواج في ضوء الإسلام.**
- **المطلب الرابع: أحكام طهارة المرأة القمرانية ونجاستها في ضوء الإسلام.**
- **المطلب الخامس: القضايا المشتركة بين الرجل والمرأة في ضوء الإسلام.**
- **المطلب السادس: قسم المرأة القمرانية ونذرها في ضوء الإسلام.**

المبحث التمهيدي

التعريف بمصطلحات الدراسة

يتطرق هذا المبحث إلى التعريف بمصطلحات الدراسة. كتعريف لفائف البحر الميت المختصة بجماعة قمران باعتبارهم أصحاب هذه اللفائف، وزمن كتابتها وموضوعاتها، وكذلك التعريف بمصطلحات الإسلام والقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

المطلب الأول

التعريف بلفائف البحر الميت وأصحابها

أولاً: لفائف البحر الميت لغة واصطلاحاً:

- أ. لغة: "اللفافة ما يلف على الرّجل وغيرها... ولف بمعنى انضم البعض إلى البعض الآخر... والتف الشيء تجمع وتكاتف"⁽¹⁾.
- ب. اصطلاحاً: "اسم تحمله تلك المخطوطات التي وجدت في خربة قمران... وتقع خربة قمران غرب البحر الميت، وتبعد ثمانية أميال عن مدينة أريحا من الجهة الجنوبية، وقد كانت هذه المنطقة قبل اكتشاف المخطوطات في كهوفها منسية، وما لبث أن أصبحت محط أنظار واهتمام العلماء المختصون بدراسة التاريخ والأديان"⁽²⁾.
- "وقد تم اكتشاف المخطوطات في إحدى عشر كهفاً من كهوفها حيث بلغت ستمائة مخطوطة، وآلاف القطع من الجذاذات- الجذاذة عبارة عن أجزاء صغيرة من المخطوطة تشكل في حال تجميعها كما كانت نصوصاً مكتملة وذات معنى- وقد كتبت هذه اللفائف باللغتين العبرية والآرامية"^{(3)(*)}.

ثانياً: التعريف (بجماعة قمران) أصحاب اللفائف، تاريخ كتابتها، موضوعاتها:

- أ. التعريف بأصحاب اللفائف:
- هناك شبه إجماع بين العلماء على أن الأسينيين هم أصحاب اللفائف، والأسينيون فرقة دينية يهودية، لم يأت ذكرها في العهد القديم -يطلق عليه التوراة الذي يعترف به اليهود كتاباً لهم ويشكل الجزء الأول من الكتاب المقدس عند النصاري-... والأسينيون فيما يبدو جناح متطرف من الفريسيين... وقد قسّم الأسينيون الناس إلى فريقين هم البقية الصالحة أبناء النور والفريق الثاني أبناء الظلام"⁽⁴⁾.
- ومن أهم معتقداتهم التطبيق الحرفي لشريعة موسى، الإيمان بخلود الروح والثواب والعقاب، نبذ الملكية الخاصة والإيمان بالملكية المشتركة وقد حرموا على أنفسهم -الأغلبية منهم- الزواج"⁽⁵⁾.
- ب. زمن كتابة اللفائف:
- أقدم جذاذات اللفائف تعود إلى القرن الثالث قبل الميلاد ويؤكد "روبرت فورست" على أن وثائق قمران/البحر الميت قد أُلّف معظمها في القرن الثالث قبل الميلاد وحتى القرن الأول قبل الميلاد"⁽⁶⁾.
- ج. كتب المكتبة الأسينية وموضوعاتها:
- تعددت كتب المكتبة الأسينية وأهم هذه الكتب الآتي:

(1) مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، (ص 832) وابن منظور، لسان العرب (ج9/ 318).

(2) الحباشنة، لفائف البحر الميت في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، (ص 4).

(3) المرجع السابق (ص 4).

(*) الآرامية: "لغة سامية قريبة من العبرية التوراتية، وبعض أجزاء من العهد القديم كتبت بالآرامية التوراتية التي تعد إحدى اللهجات الآرامية الكثيرة" فريدمان، ما هي لفائف البحر الميت وما أهميتها (ص 132).

(4) المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية (مج1/ 101).

(5) المرجع السابق، (مج1/ 101).

(6) فريدمان، ما هي لفائف البحر الميت وما أهميتها (ص 7).

1. كتاب قواعد ضبط السلوك (قانون المجتمع).

"توضح هذه المخطوطة أهداف الجماعة، وتدريبهم على الطقوس وتعرفهم بقانون العقوبات..."⁽⁷⁾.

2. لفيفة الحرب:

- "وهو الاسم الشائع لواحدة من أتم وأكمل لفائف البحر الميت الطائفية (غير القانونية) وتسمى رسمياً نظام الحرب بين أبناء النور وأبناء الظلام"⁽⁸⁾.

3. اللفيفة النحاسية:

- تذكر هذه اللفيفة أربعة وستين موقعاً، يُزعم أنها تحتوي على كنز من الألواني الدينية القيمة من الذهب والفضة مخبأة. ومعظم هذه المواقع في أراضي القدس، وبعضها تحت الهيكل المزعوم⁽⁹⁾.

4. لفيفة الهيكل:

- عثر عليها في الكهف الحادي عشر، ذكر فيها هيكل القدس -المزعوم- بتصميمه وأثاثه وتجهيزاته ولوازمه من البناء، وتعرض كذلك للشعائر التي كانت تمارس في الهيكل⁽¹⁰⁾.

5. وثيقة دمشق:

- كانت هذه المخطوطة معروفة قبل اكتشاف مخطوطات البحر الميت في قمران، حيث ظهرت مخطوطتان عبريتان بين (164) صندوقاً من المخطوطات اليدوية، يرجع تاريخها إلى القرن الأول الميلادي... ولا يعني مصطلح دمشق المدينة التي حكمتها روما في سوريا⁽¹¹⁾.

المبحث الأول

المرأة في لفائف - مخطوطات البحر الميت

سأنتظر في هذا المبحث لعرض النصوص المتعلقة بالمرأة القمرانية وما يتعلق بها من أحكام وقضايا وتشريعات والتعليق عليها وتوضيحها والمقارنة بين النصوص الواردة في كتابي النصوص الكاملة لغيزا فيرم والتوراة لأندريه سومر:

المطلب الأول

تبطل جماعة قمران ووصف المرأة القمرانية

1. تبطل جماعة قمران/ الأسينيون

- اختلفت آراء العلماء حول جماعة قمران -الأسينيون- هل هم جماعة متبثلة رفضت الزواج بالكلية، أم هي جماعة قبلت بالزواج ضمن شروط معينة، ويرجع هذا الاختلاف للآراء المتعددة للذين عاصروا أو الذين عاشوا في فترات زمنية قريبة من الفترة التي عاشها الأسينيون أمثال يوسيفوس فلافيوس^(*) وكذلك ما تم ترجمته من النصوص القمرانية والمكتشفات الأثرية في خربة قمران.

⁽⁷⁾ المرجع السابق (ص 148).

⁽⁸⁾ المرجع نفسه (ص 151).

⁽⁹⁾ فريدمان (ص 150).

⁽¹⁰⁾ بيجينت ولي، خديعة مخطوطات البحر الميت (ص 171).

⁽¹¹⁾ فريدمان، (ص 172).

^(*) يوسيفوس فلافيوس: "من أهم مؤرخي القرن الأول الميلادي، كان قائداً في الجيش اليهودي في الحرب ضد روما (66 - 73م) استسلم مبكراً للرومان، فعُفي عنه وانتقل للعيش في روما حيث أصبح من المقربين للإمبراطور (فسباسيان).. ألف كتاب حرب اليهود والآثار اليهودية... كان ملماً بالآداب والفنون اليونانية والرومانية، وكان يتحدث الآرامية واليونانية بطلاقة" انظر فريدمان، ص (139).

- وقد ذكر فلافيوس "أنهم جماعة تتبذ الملذات ويعدونها من الأشرار، ويثمنون كبح الشهوات ولا سيما الجنسية، ويرفضون الزواج لكنهم يبتنون أطفال الآخرين، ولا ينكرون الزواج بالكلية، لكنهم يتحفظون تجاه السلوك الفاسق للمرأة"⁽¹²⁾.
- "وقد أقر فلافيوس أن أحد فروع الأسينيين تبنى الزواج ما دام الجنس يستخدم من أجل الإنجاب"⁽¹³⁾.
- يؤيد الرأي السابق الشواهد الآتية:
 1. استمرار الأسينيون في منطقة قمران ما يقارب أربعة قرون، وهذا لا يتسنى في مجتمع يرفض فكرة الزواج بالكلية.
 2. وجود العديد من النصوص القمرانية المتعلقة بالمرأة بوصفها أمّاً أو أختاً أو بنتاً وكعضو في جماعة المصلين أو الميثاق.
 3. وجود هياكل عظمية -في مقابر في منطقة قمران- لإناث خير دليل على وجود المرأة داخل المجتمع القمрани.
- 2. وصف المرأة القمرانية:
 - من أكثر النصوص وضوحاً واستقلالية، نص يصف المرأة بالمغوية، ويذكر أندريه سومر "بأن موضوع هذا النص الأساسي هجاء المرأة، ولا يُعلم إذا كانت المرأة هنا رمز يمثله ملة منافسة أم امرأة حقيرة وعاهرة، أم هي المرأة عموماً الموصوفة كمصدر للنجاسة نفسه... حيث يصف مؤلف النص المرأة كمبدأ كافة دروب الغواية"⁽¹⁴⁾.
 - وقد ورد في مخطوطة المغوية العديد من الصفات بحق المرأة ومنها⁽¹⁵⁾:
 1. تتكلم عبثاً وخطئاً.
 2. قلبها مخادع.
 3. عيناها ملوثة بالإثم.
 4. تمتلك بيدها الجحيم.
 5. تمشي في طريق الخطيئة.
 6. إزارها الذنوب.
 7. بداية لجمع طرق الآثام.
 8. طريقها طريق الموت.
 9. لا تتوقف عن البغاء.
 10. مثيرة لكل البشر.
 - وقد وردت في كتاب (سومر) صفات أخرى للمرأة يجمع بينها جميعاً الصفات السلبية للمرأة.

المطلب الثاني

المرأة والزواج

يندرج تحت هذا المطلب عدة مواضيع متعلقة بالمرأة والزواج، كشروط الزواج، والمحارم من الأزواج، وتعدد الزوجات:

أولاً: شروط الزواج:

- لا يتم الزواج في المجتمع القمрани إلا إذا تحققت مجموعة من الشروط ومنها:
- 1. القدرة على الإنجاب:

⁽¹²⁾ فيرم، النصوص الكاملة لمخطوطات البحر الميت (ص 20).

⁽¹³⁾ المرجع السابق (ص 21).

⁽¹⁴⁾ سومر وفيلونكو، التوراة -كتابات ما بين العهدين- مخطوطات البحر الميت، (مج 1/ 23).

⁽¹⁵⁾ فيرم (ص 503).

- حيث يعد من شروط الاختيار، بهدف دوام التناسل، وهي فئة من الأسنين، فهم يجربون قريباتهم ثلاث سنوات فإن وجدوهن منتظمت من حيث العادة الشهرية لثلاث مرات، وأنهن من المحتمل أن يلدن، تزوجوهن فعلاً... وهم لا يتزوجون طلباً للمتعة وإنما لغرض الإنجاب⁽¹⁶⁾.
- مما سبق ذكره فهناك مجموعة من العوائق يضعها المجتمع ضد الزواج، منها أن الزواج بحد ذاته هدفه الإنجاب وليس المتعة أو منفذاً للغريزة الجنسية، وعائق آخر شرط خصوبة المرأة أي احتمال بنسبة عالية أن ينجم عن هذا الزواج إنجاب أطفال، وعائق مجتمعي ثالث النظرة السلبية للمرأة على أنها مغوية.
- 2. الزواج طبقاً لأحكام الشريعة والميثاق:**
- ويؤكد على هذا الشرط بعدة نصوص منها: "... فإن الزواج حسب قواعد القانون وإنجاب الأطفال، بحيث يكون طبقاً للقانون، وطبقاً لأحكام الشريعة والعهود والمواثيق..."⁽¹⁷⁾.
- 3. العذرية:**
- جاء في مخطوطات قمران "إذا اتهم الزوج زوجته بعدم عذريتها فعلى الأب إثبات عذريتها"⁽¹⁸⁾ فإذا أثبت عذريتها يعاقب الزوج ويغرم بمائة قطعة من الفضة تعطى لوالد الفتاة، وقد ورد هذا النص في كلا الترجمتين مع اختلاف شكلي في بعض الألفاظ.
- 4. الدخول في عضوية جماعة الميثاق:**
- وفق دستور الرعية لا يدخل الرجل والمرأة في العضوية إلا إذا بلغا سن العشرين، ولا يتزوج الرجل من الفتاة إلا إذا بلغت سن العشرين كذلك، وضمن هذه الشروط تكون المرأة قادرة على الاستشهاد ضده بأنظمة الشريعة، وعلى اتخاذ مكان في قاعة الاستماع للأنظمة وبين الجموع التي تكون موجودة فيها⁽¹⁹⁾.
- يفيد النص السابق بشرط الدخول في عضوية الجماعة بلوغ سن العشرين للرجل والمرأة على حدٍ سواء، وبلوغ الفتاة سن العشرين لكي تتزوج، ويفهم من النص أن حق المرأة في الشهادة ضد الرجل لا يتم إلا ببلوغ سن العشرين وأن تكون متزوجة.
- ثانياً: المحارم من الأزواج:**
- ورد النص الذي يعدد أنواع الزيجات غير الشرعية، في كل من كتابي (فيرم) و(سومر) واختلف النصان فيما بينهما في ذكر سبب التحريم، حيث ذكر في كتاب النصوص الكاملة سبب التحريم لكل نوع من الزيجات، بينما حصرها كتاب التوراة لسومر بعلّة النجاسة فقط، وقد جاء في النصوص الكاملة "لا يجوز لرجل أن يتزوج زوجة ابنه، كما لا يجوز لرجل تزوج زوجة أخيه،... لأن هذا دنس... كما لا يجوز لرجل الزواج من أخته لأن هذا فسوق..."⁽²⁰⁾ كما حرّم النص الزواج من العمّة أو الخالة، أو الزواج من ابنة الأخ وابنة الأخت واعتبر هذا الزواج زنا مباشر.
- وهناك نصوص أخرى تحرم الزواج من بنات الأمم الأخرى -غير اليهود- ومنها نصوص خاصة بتحريم ذلك على عامة الناس، ونصوص خاصة تمنع الملك من الزواج من بنات الأمم الأخرى. والنصان اللذان يدلان على هذا التحريم وردا في كلا الترجمتين، حيث جاء فيهما "... فاحفظ نفسك أن تقطع عهداً مع سكان تلك الأرض، إنهم يزنون إذ يسيرون خلف الهتهم.. وتأخذ من بناتك لتعطيهم لأبنائهم، فتزني بناتك باتباع الهتهم، وتعملن على أن ينبع أبناؤك الزنى بالسير خلف الهتهم"⁽²¹⁾

⁽¹⁶⁾ فيرم (ص 24).

⁽¹⁷⁾ المرجع السابق (ص 235).

⁽¹⁸⁾ المرجع نفسه (ص 335).

⁽¹⁹⁾ سومر وفيلونكو (مج 1/ 110).

⁽²⁰⁾ فيرم (ص 335).

⁽²¹⁾ سومر وفيلونكو (مج 1/ 127).

وقد جاء في النص المتعلق بالملك في كتاب التوراة "ولن يتخذ زوجاً له من بين بنات الأمم، بل يتخذ من عائلته من قوم أبيه"⁽²²⁾.

ثالثاً: تحريم تعدد الزوجات:

حيث جاء في النص الدال على ذلك -في كلا الترجمتين- باعتباره أمراً سيئاً وزناً فقد جاء فيه "... الذين ساروا وراء السوء ... فهؤلاء قد وقعوا في الزنا مرتين، وذلك بزواجهم من زوجة ثانية، سيما الزوجة الأولى لا تزال على قيد الحياة..."⁽²³⁾.
- وقد ورد نص آخر يؤكد على تحريم التعدد، وذلك بالسماح بالزواج من أخرى فقط في حال وفاة الزوجة الأولى: "... لكنها إذا ماتت يمكنه الزواج بواحدة أخرى من بيت أبيه ومن أسرته..."⁽²⁴⁾ وهذا النص يؤكد على أمرين تحريم التعدد وعدم الزواج بأخرى إلا في حالة وفاة الأولى، والأمر الآخر وهو تأكيد لما جاء في نصوص أخرى تحريم الزواج من بنات الأمم الأخرى.

المطلب الثالث

أحكام الطهارة

يتعلق بأحكام الطهارة العديد من القضايا والأحكام ومنها الآتي:

1- نجاسة المرأة بسبب الحيض والولادة:

جاء في النصوص الكاملة (لغيزافيرم) ضرورة عزل المرأة بسبب حيضها وبعد الولادة مع غيرها من المصابين بعدة أمراض، حيث جاء فيها "واعزلوا في كل مدينة منطقة خاصة للمصابين بالجذام أو الوباء ... للذين لا يجوز لهم دخول مدنكم فيدنسوها... وللنساء في حالة الطمث وللنساء بعد الولادة..."⁽²⁵⁾، أما النص الوارد في كتاب التوراة فيحدد فترة النجاسة بسبعة أيام.

2- نجاسة المرأة الحامل بطفل ميت:

يذكر النص المتعلق بذلك بأن المرأة نجسة منجسة حيث جاء فيه "عندما تكون امرأة حاملاً ويموت طفلها في أحشائها خلال الفترة التي يكون فيها هذا الأخير ميتاً في بطنها تكون نجسة... وكل بيت تدخله يصبح نجساً كما وكافة أنيتها خلال سبعة أيام، وكل من يحتك بهذا البيت يكون نجساً..."⁽²⁶⁾.

3- المحرمات على المرأة:

أ. تحريم دخولها المدينة المقدسة:

- جاء في النص الدال على ذلك "وفي كل مدينة تعدون أماكن من أجل الذين أصابهم البرص أو داء مماثل أو القرع... وهؤلاء لا يدخلون مدنكم ليدنسوها... والنسوة اللاتي أصبحن غير طاهرات من خلال حيضهن والمجنوم..."⁽²⁷⁾.

ب. تحريم دخول المعبد:

- هذا النص وإن كان المقصود به الرجل الذي يقيم علاقة جنسية مع امرأته، فالمسكوت عنه المرأة التي يقيم زوجها معها علاقة جنسية فهي مشمولة بهذا المنع، وقد جاء في النص "... وعندما يكون لرجل علاقات جنسية مع امرأته فإنه لن يدخل أي موقع في مدينة المعبد، حيث سأقيم اسمي وذلك لمدة ثلاثة أيام"⁽²⁸⁾.

ج. تحريم جماع المرأة وهي حائض:

⁽²²⁾ المرجع السابق (مج/1/153).

⁽²³⁾ فيرم (ص 233).

⁽²⁴⁾ المرجع السابق (ص 328).

⁽²⁵⁾ فيرم (ص 321).

⁽²⁶⁾ سومر وفيلونكو (مج/1/148).

⁽²⁷⁾ المرجع السابق (مج/1/147).

⁽²⁸⁾ المرجع نفسه (مج/1/140).

- فقد اعتبر النص هذا العمل تدنيس للهيكَل، "فوق ذلك فقد دنسوا الهيكَل، لأنهم لا يكونوا يميزون بين النظيف وغير النظيف طبقاً للشريعة، بل كانوا يضاجعون المرأة في الحيض"⁽²⁹⁾.

المطلب الرابع

القضايا والعقوبات المشتركة بين الرجل والمرأة

تبين النصوص المتعلقة بذلك وجود العديد من القضايا والأحكام التي تشترك فيها المرأة مع الرجل، والقاسم المشترك بين هذه النصوص تعلقها بالعقوبات والواجبات المفروضة على الرجل والمرأة، ومنها الآتي:

أ- الطرد النهائي من الجماعة:

- النص المتعلق بهذا الحكم يذكر الرجل صراحة، ويسكت عن المرأة، وحيث لا توجد نصوص تنفي هذه العقوبة عن المرأة، فالحكم يشمل المرأة كذلك، وقد جاء فيه "كل من قارب زوجته ليس وفقاً للأحكام وبذلك يفسق، عليه أن يغادر وألا يعود ثانية..."⁽³⁰⁾. ويلاحظ أن النص لم يذكر صراحة طبيعة الفعل الذي يوجب الطرد النهائي من الجماعة، لكن يُفهم أنه إقامة علاقة جنسية بين الرجل وزوجته.

ب- عقوبة الرجم حتى الموت للمرتد عن الشريعة والميثاق:

جاء في النص المتعلق بذلك "وإذا ما وُجد بينكم في إحدى مدنكم التي أعطيتكم إياها رجل وامرأة تقترب ما هو خطأ بنظري بعدم الحفاظ على ميثاقنا والذهاب لعبادة آلهة أخرى والسجود أمامها... عليك قيادة هذا الرجل أو تلك المرأة نحو الخارج ورجمهما بالحجارة حتى الموت"⁽³¹⁾.

ج- عقوبة الرجم حتى الموت للزاني (طوعاً):

ورد في النصوص الكاملة ما يدل على ذلك، حيث جاء فيه "عندما تُخطب عذراء إلى رجل، ثم وجدها مضطجعة مع رجل آخر في المدينة. من المتوجب جلبهما معاً إلى بوابة المدينة ورجمهما معاً بالحجارة حتى الموت... وإذا ما وجد رجل امرأة في الحقول... واعتصبها هو وحده الذي ضاجعها سوف يُعدم، أما بالنسبة للفتاة فلا توقعون لها شيئاً... حيث قامت الفتاة المجني عليها بالصراخ طالبة المساعدة، لكن ما من أحد جاء لإنقاذها"⁽³²⁾.

- يُفهم من النص السابق أن عقوبة الرجم تكون في حالة الزنا بالاختيار سواء للرجل أو المرأة، أما إذا وقع بالإكراه والمقصود به هنا الفتاة - فلا تُعاقب.

د- وجوب طاعة الوالدين:

يقصد بالقضية المشتركة هنا ضرورة طاعة الأب والأم سواء بسواء والعقوبة هنا شديدة فهي الرجم حتى الموت، حيث جاء في النص "وإذا ما كان لرجل ولد عاصٍ ومتمرد يرفض الإصغاء لأبيه وأمه... على أبيه وأمه القيام باعتقاله وحمله إلى أمام شيوخ مدينته... وسوف يقوم جميع شيوخ مدينته برجمه بالحجارة وسوف يموت..."⁽³³⁾.

يوضح النص كذلك أن العقوبة بالرجم تقع على الابن المتمرد على والديه ولم يرد نص آخر يذكر فيما إذا كان المتمرد على والديه فتاة. ويبدو أن الأسينيين لا يفترضوا تمرد الفتاة أصلاً.

⁽²⁹⁾ فيرم (ص 233).

⁽³⁰⁾ المرجع السابق (ص 254).

⁽³¹⁾ المرجع نفسه (ص 327).

⁽³²⁾ المرجع نفسه (ص 335).

⁽³³⁾ فيرم (ص 334).

المطلب الخامس

النظرة إلى المرأة القمرانية ومكانتها

النصوص التي سبق ذكرها تبين بشكل عام طبيعة النظرة إلى المرأة القمرانية حيث يظهر ذلك من خلال اعتبار المرأة مصدراً للغواية ونجسة ومنجسة، وشروط الدخول في العضوية، وتحريم التعدد واعتباره شكلاً من أشكال الزنا، وبالرغم من النظرة السلبية للمرأة فالجدير بالذكر مساواة المرأة بالرجل في بعض القضايا والأحكام. وهناك مجموعة أخرى من القضايا يظهر من خلالها مكانة المرأة القمرانية ومنها:

1. **قسم المرأة ونذرها:** يقصد بذلك حق المرأة في إنفاذ قسمها ونذرها بنفسها أم أنه معلق بغيرها، وقد جاءت النصوص القمرانية ل تمنع المرأة من إنفاذ قسمها ونذرها وربطه بابيها حيناً وبزوجها حيناً آخر. ومن ذلك ما جاء في كتاب التوراة (سومر) "عندما ينذر لي رجل نذراً أو يقسم قسماً فيلزم نفسه، فلا ينقض قوله بل بحسب كل ما خرج من فمه. وأية امرأة نذرت أو ألزمت نفسها في بيت أبيها، وعلم أبوها بنذرها أو بالإلزام الذي ألزمت نفسها به، فإذا سكّت أبوها فإن كافة نذورها تكون سارية... لكن إذا عارضها أبوها صراحة في اليوم الذي عرف فيه فإن كافة نذورها والتزاماتها التي ألزمت بها نفسها لا تكون سارية..."⁽³⁴⁾.
يبين النص السابق أن حق إنفاذ القسم أو النذر يترك للأب ولكن بشرط أن يعارضه في اليوم الذي عرف فيه بذلك القسم أو النذر. وفي نص آخر يعطى هذا الحق للزوج حيث جاء فيه "حسبما قال الرب لزوجها أن يفسخ قسمها"⁽³⁵⁾ إذا علم به، ويجوز أن يلغيه إذا كان القسم يؤدي إلى انتهاك الميثاق، وهو نفس الشرط بالنسبة للأب.
2. **المرأة غنيمة من غنائم الحرب:** جاء في كتاب التوراة (سومر) "... وأما النساء والأطفال الصغار والبهائم وكل ما في المدينة فتأخذها غنيمة"⁽³⁶⁾.
وفي نص آخر اعتبر المرأة الأسيرة نجسة، حيث جاء فيه "عندما تخرج للحرب ضد أعدائك... فإذا رأيت بين هؤلاء امرأة جميلة... واتخذتها زوجاً لك... فاحلق رأسها وقلم أظفارها... ولتقم في بيتك... بعدها تدخل عليها فتصبح زوجاً لها... إنما لا تمس تطهرك قبل سبع سنين..."⁽³⁷⁾.
- النص السابق يؤكد على نجاسة المرأة كغنيمة من غنائم الحرب، ويجيز هذا النص الزواج منها رغم أنها من الأعداء أو من بنات الأمم الأخرى وهذا يناقض نصوصاً سابقة تمنع من الزواج ببنات الأمم الأخرى.
3. **منع المرأة من عضوية مجلس الطائفة:** ويظهر ذلك في النص الذي يذكر عدد أعضاء مجلس الطائفة، حيث جاء فيه "يجب أن يكون هناك في مجلس الطائفة اثني عشر رجلاً، ثلاثة من الكهنة يتقنون كل ما أوحى به من أجل الشريعة"⁽³⁸⁾.
- النص السابق يحدد عدد أعضاء مجلس الطائفة باثني عشر رجلاً.
4. **تناقض النظرة للمرأة واضطرابها:** يظهر هذا التناقض من خلال إعطاء أهمية للمرأة في بعض النصوص ثم ينكر هذه الأهمية -أو القيمة- في النص نفسه، حيث جاء في النص الدال على ذلك "... وإذا قُمتَ ضد الأمهات ينفذ بحقه عقوبة لمدة عشرة أيام لأن الأمهات لا يمتلكن أدنى تمييز داخل جماعة المصلين"⁽³⁹⁾.
النص السابق يعطي هذه القيمة للأمهات ولم يذكر الزوجة أو الأخت أو الابنة، فالنص يعتبر المرأة وفقاً لهذا النص لا تمتلك أدنى تمييز.

⁽³⁴⁾ سومر وفيلونكو (مج1/151).

⁽³⁵⁾ فيرم (ص 242).

⁽³⁶⁾ سومر وفيلونكو (مج1/157).

⁽³⁷⁾ فيرم (ص 332).

⁽³⁸⁾ المرجع السابق (ص 206).

⁽³⁹⁾ المرجع نفسه (ص 254).

ويظهر اختلاف النظرة -أو تناقضها- نحو المرأة بوصفها أماً أو أختاً أو زوجة في نص آخر، حيث جاء فيه "... ولكن أي تعهد تعهدت به امرأة أو أرملة أو مطلقة فإن كل ما قطعت على نفسها سيصبح نافذاً ومؤكداً مع كل ما تفوهت به..."⁽⁴⁰⁾ والنص بذلك يعطي حق إنفاذ القسم للزوجة أو الأرملة أو المطلقة دون غيرهن من الفئات الأخرى كالبنات أو الأخوات...

المبحث الثاني

المرأة في مخطوطات البحر الميت في ضوء الإسلام

في هذا المبحث سيتم المقارنة بين المرأة القمرانية -وفقاً للنصوص المتعلقة بمكانة المرأة وأحكامها- والمرأة في الإسلام استناداً للآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

المطلب الأول

النظرة إلى المرأة

تحدد النظرة إلى المرأة مكانتها وقيمتها في المجتمع، فإذا كانت النظرة سلبية ودونية كانت مكانة المرأة متدنية وتالية في المجتمع بعد الرجل. وقد وصفت المرأة القمرانية بعدة صفات أثرت على مكانتها داخل المجتمع القمراني، ومن هذه الصفات وصفها بالمغوية، ثرثرة، مخادعة، بغية، صفة النجاسة ولأسباب عدة كالحيض والولادة ووجود طفل ميت في أحشائها، وكذلك تظهر هذه المكانة من خلال استبعادها من مجلس الطائفة وعدم إعطائها حق إنفاذ قسمها أو نذرها.

ومن أهم ما وصفت به المرأة القمرانية وكان له الأثر البالغ في طبيعة النظرة إلى المرأة هو وصفها بالمغوية -ومبدأ كل غواية- وتحميلها مسؤولية الخطيئة الأولى، وقد جاء القرآن الكريم ليرد الاعتبار للمرأة من الاتهامات التي ألصقت بها عبر التاريخ، بكونها المسؤولة عن إخراج آدم عليه السلام من الجنة، وأنها التي أغوته بالأكل من الشجرة، حيث أكدت الآيات القرآنية على أن الغواية كانت من الشيطان ابتداءً لآدم وحواء على السواء، "فَوَسَّسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لُبِّيذِي لَّهُمَا مَا وَوَرِي عَنْهُمَا مِنْ سَوَاتِيهِمَا" [الأعراف: 20]. ويمكن إجمال الرد القرآني حول الخطيئة الأولى والمساواة بين الرجل والمرأة بالآتي⁽⁴¹⁾:

1. المرأة ليست المسؤولة عن خطيئة آدم للأسباب الآتية:

التكليف الإلهي الأول كان موجهاً لآدم وحواء على السواء لقوله ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: 35].

كانت الغواية ابتداءً من الشيطان لكل من آدم وحواء، ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: 36]. وهذا ينفي أن تكون الغواية ابتداءً من حواء لآدم عليه السلام.

توبة الله على آدم وزوجه، ﴿فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 37]، فذكر الله آدم وسكت عن زوجه لأنها تبع له، فكلاهما عصى الله وخص الله آدم في المعصية في آية سابقة لنفس السبب، ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: 23].

جاءت الآية الكريمة: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الزمر: 7] لتحديد مسؤولية كل فرد لما صدر عنه من معصية، وعدم تحميله إثم غيره أو تحميل غيره الإثم الذي ارتكبه.

2. يشترك الرجل مع المرأة بالعديد من الصفات السلبية والإيجابية، وتظهر المساواة بين المرأة والرجل من خلال الشواهد الآتية⁽⁴²⁾:

أ. استخلاف الله للإنسان على الأرض ذكراً كان أم أنثى، ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: 30].

ب. مطالبة الرجل والمرأة بعمارة الأرض عملاً بقوله ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ﴾ [هود: 61].

⁽⁴⁰⁾ فيرم (325).

⁽⁴¹⁾ انظر الخوال (ص 110 - 113).

⁽⁴²⁾ الدواليبي (ص 17 - 18).

ج. مطالبتهما على السواء بعبادة الله، ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:56] "أي المساواة بينهما في التكاليف الإلهية التي يلزم منها الثواب والعقاب"، ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ۖ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: 195]⁽⁴³⁾.

3. عدم التناقض بين النصوص:

في النصوص القمرانية يلاحظ وجود تناقض بين هذه النصوص وذكرت مثلاً عليه النص المتعلق بالتمتمة ضد الأمهات، وكذلك تمييز النصوص بين الإناث، كإعطاء حق إنفاذ القسم أو النذر للمرأة أو الأرملة وعدم إعطاء هذا الحق لغير هذه الفئات من النساء كالابنة أو الأخت. أما النصوص القرآنية والأحاديث النبوية فالانسجام والتوافق بينها واضح، وقد تثار بعض الشبهات في بعض القضايا فيأتي التفسير ضمن أصوله، وعلم الترجيح بين الأحاديث ليحل هذه الإشكاليات. ومن القضايا التي قد تثار، المشابهة بين النص القمري المتعلق باعتبار المرأة الأسيرة من غنائم الحرب وربطها بالأطفال والبهائم كغنائم، مع الحديث الذي رواه مسلم (يقطع الصلاة المرأة والحصار والكلب وبقي ذلك مثل مؤخرة الرجل)⁽⁴⁴⁾ فالنص القمري يؤكد على هذا الربط ليؤكد على منزلة المرأة الأسيرة، فهو وإن كان متعلقاً وموجهاً نحو المرأة غير اليهودية باعتبارها من غنائم الحرب إلا أنه يمثل امتداداً للنظرة السلبية بشكل عام، أما المقصود من الحديث النبوي الشريف ليس ربطاً بين المرأة والحصار والكلب، وإنما عداها من الأشياء التي قد تقطع خشوع المرء في الصلاة، أي أن المرأة هي أحد الأشياء التي تقطع الخشوع في الصلاة حتى لو كان المصلي رجلاً أو امرأة.

وقد جاء في شرح النووي "اختلف العلماء في هذا فقال بعضهم يقطع هؤلاء الصلاة، وقال أحمد بن حنبل رضي الله عنه يقطعها الكلب الأسود... وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور العلماء من السلف والخلف: لا تبطل الصلاة بمرور شيء من هؤلاء ولا من غيرهم، وتأول هؤلاء الحديث على أن المراد بالقطع: نقص الصلاة؛ لشغل القلب بهذه الأشياء..."⁽⁴⁵⁾.

المطلب الثاني

المرأة القمرانية والزواج في ضوء الإسلام

أولاً: شروط الزواج:

أ. شرط الإنجاب:

بالرغم من أهمية الإنجاب في الإسلام، حفاظاً على استمرارية النسل، إلا أنه أحد الدوافع للزواج، وليس شرطاً وحيداً للأخذ به كغاية أو هدف، "فمن مقاصد الأسرة في الإسلام استمرار النسل والمحافظة عليها، وإنجاب الذرية الصالحة، وتربية الأطفال، وتحقيق السكن النفسي، وإشباع الفراغ العاطفي، ووقاية المجتمع من فاحشة الزنا"⁽⁴⁶⁾. وقصر العلاقة بين الرجل والمرأة بالوظيفة البيولوجية، هبوط إلى سلوك غريزي لا يفيد في بناء الأسرة... وهذا ينفي عن الأسرة كونها مؤسسة اجتماعية تقوم على تنشئة الأجيال وتربيتهم"⁽⁴⁷⁾.

⁽⁴³⁾ الخوال (ص 110).

⁽⁴⁴⁾ مسلم: صحيح مسلم، الصلاة/ قدر ما يستر المصلي، 1/139: رقم الحديث 511.

⁽⁴⁵⁾ النووي، صحيح مسلم بشرح النووي (مج2/ 467 - 468).

⁽⁴⁶⁾ الخوال (ص 57 - 75).

⁽⁴⁷⁾ المرجع السابق (ص 98).

ب. الزواج وفق أحكام الشريعة:

نظم الإسلام العلاقة بين الزوجين بدءاً من مرحلة الخطبة وانتهاءً بانقطاع هذه العلاقة بالطلاق أو الموت، وكل ذلك لا يكون إلا وفق شروط وأحكام الشريعة الإسلامية، ومن هذه الأحكام المنظمة للزواج في الإسلام عدم زواج المسلمة من كافر، أو زواج المسلم بغير الكتابية، وكذلك تنظيم إجراءات الزواج كافة من مهر ونفقة وطلاق وعدة وميراث. والآيات القرآنية والأحاديث النبوية المعنية بذلك واضحة ومنظمة لهذه العلاقة، ومنها قوله ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 19]. وقوله ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: 4].

- وقد شابته النصوص القرآنية ما جاء في الإسلام بضرورة أن يكون الزواج وفق الشريعة والميثاق.

ج. شرط العذرية:

شرط العذرية للبكر في الإسلام هو كما في النصوص القمرائية، وهو دليل على عدم الزنا، ولم يبين النص القمرائي جزاء الفتاة إذا تبين عدم عذريتها وجاء نص يبين تغريم الزوج بمائة قطعة فضية إذا تبين بطلان ادعائه بعدم عذرية الزوجة. والنص القرآني بين عقوبة الزنا لغير المحصنة بمائة جلدة والرجم للمحصنة، "الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ" [النور: 2]. وبينت السنة عقوبة الرجم بحادثتي رجم ماعز والغامدية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، واقتصرت النصوص القمرائية على عقوبة الرجم دون تمييز بين المحصنة أو غير المحصنة.

د. تعدد الزوجات:

- اعتبرت النصوص القمرائية تعدد الزوجات شكلاً من أشكال الزنا وسيّر نحو السوء ووقع في الزنا مرتين، والنصوص القمرائية تخالف إباحة تعدد الزوجات في الإسلام مخالفة صريحة، وقد يعود تحريم تعدد الزوجات لدى جماعة قمران لعدة أسباب يمكن إجمالها بالآتي:

1. تبطل جماعة قمران وقصرهم الزواج بهدف الإنجاب.

2. النظرة السلبية للمرأة باعتبارها المغوية ومبدأ كل خطيئة.

- "وفي الإسلام الأصل في الأمور الإباحة ما لم يرد نص يمنع ذلك، والإسلام لا يوجب على الرجل أن يتزوج بأكثر من واحدة ولكنه يبيح له ذلك إذا رأى أن حياته محتاجة إلى ذلك، وفرق كبير بين الوجوب والإباحة"⁽⁴⁸⁾.

وتحريم التعدد يخالف ما جاءت به الشرائع السابقة، فلم تحرم الشريعة الموسوية تعدد الزوجات، حيث ورد في التوراة ما يؤكد تعدد الزوجات لدى بعض الأنبياء كسيدنا إبراهيم وداود وسليمان ويعقوب، وكذلك لم يرد في الأنجيل نص صريح يحرم التعدد وإنما ورد على سبيل الموعظة بأن الله خلق لكل زوج زوجة واحدة، ولا دليل على اعتبار زواج الرجل بثنائية مع بقاء زوجته الأولى زناً..."⁽⁴⁹⁾ ومشروعية التعدد في الإسلام جاءت بالآية القرآنية ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: 3].

- وغني عن البيان الضرورات الاجتماعية للتعدد وفوائده وإباحته بما يحقق تجنب الآثار السلبية لتحريم التعدد، ففي كثير من الأحيان لا يمكن إيقاع الطلاق كحل لبعض المشكلات الأسرية لسوء نتائجه على أفراد الأسرة فيكون الحل الأمثل بتعدد الزوجات. وتتعدد أسباب التعدد ومنها مرض الزوجة بمرض لا يرجى الشفاء منه، ومنها عدم إحصان الرجل بزوجة واحدة لقدرته الجنسية، وكذلك التخفيف من ظاهره العنوسة وغير ذلك من الأسباب.

⁽⁴⁸⁾ الشعراوي، مكانة المرأة في الإسلام (ص 148).

⁽⁴⁹⁾ الخوال (ص 202).

ثانياً: المحرمات من الزوجات (الزواج غير الشرعي):

1. التحريم بسبب القرابة والمصاهرة:

بيّنت النصوص القرآنية الفئات التي يُحرّم الزواج منها، وبررت بعض النصوص أسباب التحريم كالندس والزنا ومنافاته للأخلاق، أما في القرآن الكريم فقد ذُكرت الأصناف المحرم الزواج منها في سورة النساء، ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلٌ﴾ ﴿٢٢﴾ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهُنَّ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَخَالَاتُكُمُ اللَّاتِي أَبْنَيْتُمْ وَأَنَّ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ ﴿٢٣﴾ [النساء: 21-22].

الآية السابقة حددت المحارم من الزوجات بسبب القرابة والنسب أو المصاهرة أو الرضاع، والقرآن الكريم يضيف على النص القرآني بعض الفئات المحرم الزواج منها كالمحرمات بسبب الرضاعة، والجمع بين الأختين وربائب زوج الأم.

2. التحريم بسبب اختلاف الدين:

تحرم النصوص القرآنية الزواج من غير اليهودية، وقد جاء في ذلك نصان: الأول يحرم اليهودي من بنات الأمم الأخرى، واعتباره زناً، والنص الآخر، يختص بتحريم ذلك على الملك، حيث جاء فيه "لن يتخذ زوجاً له من بين بنات الأمم، بل يتخذها من عائلته، من قوم أبيه"⁽⁵⁰⁾.

وقد حدد القرآن الكريم الفئات التي يحرم الزواج منها بسبب اختلاف الدين، فأباح الزواج من أهل الكتاب، وحرم ما سوى ذلك، "وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ" [المائدة: 5]. وعليه فقد أجاز الإسلام الزواج من بنات الأمم الأخرى إذا كن من أهل الكتاب (اليهود والنصارى) ما لم يكن هناك مانع شرعي أما عند القرآنيين فسبب التحريم لكل من لم تكن من اليهود، حيث يعتبر هذا الزواج بمثابة الكفر واتباع الأديان الأخرى.

ثالثاً: الزواج من المغتصبة:

هذا النوع من الزواج يختص بمن يغتصب فتاة، وفي هذه الحالة يغرم الرجل بدفع خمسين قطعة من الفضة والزواج بها، ويلزم بعدم طلاقها طوال حياته، حيث ورد في النص الدال على ذلك "عندما يقوم إنسان بإغراء عذراء ليست مخطوبة... وضاجعها على هذا الذي ضاجعها أن يعطي والد الفتاة خمسين قطعة من الفضة، وهي ستكون زوجته ولأنه هو الذي لطخ سمعتها لا يجوز له أن يطلقها طوال حياته"⁽⁵¹⁾.

النص السابق بيّن أن الخطأ يقع على الرجل لأنه أغرى الفتاة العذراء، وبهذا فالنص متعلق باغتصاب غير المتزوجة وغير المخطوبة وهل مجرد إغراء الفتاة يعفيها من تحمل مسؤولية ما حدث، بالطبع لا، لكن امتداد النظرة السلبية للمرأة ودونيتها باعتبارها شخص غير كامل الأهلية رفع عنها هذا الخطأ، وبهذا المعنى فهذا النص يخالف نصوص أخرى تعتبر المرأة بأنها المغوية ومبدأ كل خطيئة. وفي الإسلام لم يرد نص في القرآن الكريم يحرم الزواج من المغتصبة أو وضع شروط للزواج بها. "فقد أجاز الإسلام للزاني غير المحصن بالزواج من غير المحصنة التي زنا بها دون إلزامه بذلك أو بأي شروط مع إيقاع عقوبة الجلد"⁽⁵²⁾.

⁽⁵⁰⁾ سومر وفيلونكو (مج1/153).

⁽⁵¹⁾ فيرم (ص 335).

⁽⁵²⁾ الزبيد (ص 135).

المطلب الرابع

أحكام طهارة المرأة القمرانية ونجاستها في ضوء الإسلام

توسعت النصوص القمرانية فيما يتعلق بأحكام الطهارة والنجاسة المتعلقة بالمرأة والرجل على حدٍ سواء، ومن القضايا المتعلقة بذلك الآتي:

1- نجاسة المرأة بسبب الحيض والولادة:

اعتبرت النصوص القمرانية المرأة نجسة منجسة في حالة الحيض والولادة وللمرأة الحامل بطفل ميت، وعلى ذلك فالمرأة نجسة نجاسة حسية ومعنوية كونها تدنس من يمسه وتمسه، أما في الشريعة الإسلامية، فقد اعتبرت الحيض والنفاس مما يوجب الغسل، والأصل في ذلك قوله تعالى:

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ۚ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ﴾ [البقرة: 222] واتفق العلماء على نجاسة دم الحيض، وأن المرأة حينها تكون غير طاهرة، ولها حكم الجنب من حيث عدم الصلاة...⁽⁵³⁾.

- والإسلام بالرغم من إعفائه المرأة الحائض أو النفاس من بعض العبادات إلا أنه لا يعتبرها نجسة منجسة لغيرها لأن المسلم لا ينجس كشخص نجاسة حسية يترتب عليها إحداث النجاسة لمن يمسه أو من أشخاص أو إناث كما في مخطوطات البحر الميت.

2- نجاسة المرأة الأسيرة:

- جاءت النصوص القمرانية لتجيز الزواج بالفتاة الأسيرة باعتبارها من غنائم الحرب وهذا يعارض نصوص أخرى تمنع الزواج من بنات الأمم الأخرى - وهذه الحالة الوحيدة التي تجيز ذلك، ويظهر من النصوص أن المرأة الأسيرة نجسة، لا تطهر إلا بعد الزواج منها لمدة سبع سنوات.

- وفي الإسلام يمكن أن تكون المرأة من غنائم الحرب كسبايا لكن لم يعتبرها نجسة كما في المخطوطات، وقد يكون اعتبار الأسيرة في المخطوطات نجسة لأنها من بنات الأمم الأخرى، وامتداد للنظرة السلبية للمرأة بشكل عام، واعتبار كل امرأة غير يهودية كافرة نجسة بسبب كفرها.

3- المحرمات على المرأة:

أ- تحريم دخول المدينة المقدسة بسبب الحيض:

وتتساوى المرأة الحائض في ذلك مع المصابين بعدة أمراض كالبرص والقرع والمجنوم واعتبار دخولهم إليها تدنيس، وإذا كان المنع من دخول المدينة المقدسة فهذا منع عام، أما إذا كان متعلقاً بالمعبد فهو يقارب ما في الإسلام في دخول المرأة الحائض أو النفاس إلى المساجد فالبعض أجاز وجمهور العلماء منع ذلك.

ب- تحريم جماع المرأة في مدينة المعبد:

يقارب ذلك تحريم الإسلام للمعتكف من الرجال في المساجد جماع زوجته أثناء الاعتكاف، بدليل الآية الكريمة: ﴿وَلَا تَبَاشَرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: 187]، وبطبيعة الحال يمنع جماع الرجل لزوجته في المساجد كما في مخطوطات قمران.

ج- تحريم جماع المرأة الحائض:

- يشابه النص القمراني ما جاء في الآية القرآنية لقوله تعالى ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: 222] وهذا ينطبق أيضاً على المرأة بعد الولادة حيث اعتبرت النصوص القمرانية المرأة بعد الولادة نجسة ولكنها لم تصرح بتحريم جماعها.

(⁵³) المرجع السابق (ص 37).

المطلب الخامس

القضايا المشتركة بين الرجل والمرأة في ضوء الإسلام

أ- القضايا المشتركة بين الرجل والمرأة كما في مخطوطات قمران:

1. تحريم دخول المعبد للرجل إذا أقام علاقة جنسية مع امرأته، حيث يمنع النص القمرياني دخول الرجل للمعبد إذا أقام علاقة جنسية مع امرأته لمدة ثلاثة أيام.
2. التوسع في الحرمان من دخول مدينة المعبد -وليس المعبد فقط- لمن يضاجع امرأة في مدينة المعبد، وما يستنتج من هذا النص بتعميم المنع على الرجل والمرأة، يُستنتج من النص الآخر المتعلق بهذا المنع والذي يرجع سبب التدنيس للمرأة حيث جاء فيه "ولا يضاجع أحد امرأة في مدينة المعبد، خشية أن يدنس مدينة المعبد بنجاستها"⁽⁵⁴⁾. وفي نص آخر يعتبر التدنيس من الرجل والمرأة معاً، حيث جاء فيه "لا يجوز لرجل أن يضاجع امرأة في مدينة الهيكل، حتى لا تدنس مدينة الهيكل بقذارتها"⁽⁵⁵⁾.
3. وجوب طاعة الوالدين، والنص القمرياني صريح بهذا الوجوب.
4. عقوبة الرجم للزاني والزانية طوعاً -ولمن يرتد عن الشريعة والميثاق حيث ساوت النصوص القمرانية في عقوبة الرجم للرجل والمرأة في حالة الزنا بالاختيار وكذلك في حالة الارتداد عن الشريعة أو الدين.

ب- القضايا المشتركة بين الرجل والمرأة في الإسلام:

- القضايا المشتركة بين الرجل والمرأة كثيرة ومتعددة، ويصعب حصرها وهذا الاشتراك مبني على مجموعة من الأسس ومنها:
- 1. الأمر بالاستخلاف جاء على إطلاقه دون تقييده بالرجل أو المرأة.
- 2. مطالبة الرجل والمرأة بعمارة الأرض.
- 3. المساواة بين الرجل والمرأة في التكاليف الشرعية، لقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: 56].
- 4. اعتبار الرجل والمرأة من أصل واحد، لقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: 6]⁽⁵⁶⁾.
- 5. للمرأة الحق في الكرامة الإنسانية كالرجل لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الإسراء: 70]... ولا تفضيل لأحدهما على الآخر إلا بالتقوى لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: 13]⁽⁵⁷⁾.
- يُستنتج من النصوص المتعلقة بالقضايا المشتركة بين الرجل والمرأة الآتي:
- 1. مقارنة تحريم دخول المعبد لمن جامع امرأته، بتحريم دخول المسجد للجنب وتحريم الجماع خلال فترة الاعتكاف.
- 2. التوسع في الحرمان من دخول المعبد إلى الحرمان من دخول مدينة المعبد، فلو تمت المقارنة -من سبيل المقارنة- المعبد بالحرم المكي ومدينة المعبد بمكة، ففي الإسلام لا يمنع الجنب بسبب جماع زوجته من دخول مكة، لأن التحريم مقيد بالبيت الحرام فقط.
- 3. وجوب طاعة الوالدين:

يشابه النص القمرياني -ما ذكر في القرآن الكريم، من وجوب طاعة الوالدين، لقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ ٢٣ ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ ٢٤ ﴿[الإسراء: 23 - 24]، وكذلك جاء التأكيد على

⁽⁵⁴⁾ سومر وفيلونكو (مج 1/ 217).

⁽⁵⁵⁾ فيرم (ص 246).

⁽⁵⁶⁾ المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم، الدليل المختصر لبعض حقوق النساء في الإسلام (ص 12).

⁽⁵⁷⁾ المرجع السابق (ص 22 - 23).

ذلك في الحديث الصحيح: سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أحق الناس بحسن صحابتي، قال عليه الصلاة والسلام: "أمك، قال: ثم من، قال: أمك، قال: ثم من، قال: أمك، قال: ثم من، قال ثم أبوك" (58).

4. عقوبة الرجم:

بينت النصوص القمرانية عقوبة الرجم للزانية المخطوبة ولم يبين النص المقصود بهذا المتزوجة -المحصنة- فإذا كان المقصود من كلمة مخطوبة المتزوجة فقد شابه النص القمري لعقوبة الرجم ما ورد في السيرة النبوية من الرجم لماعز والغامدية، وقد ساوت النصوص القمرانية بين الرجل والمرأة في عقوبة الرجم إذا كان الزنا بالاختيار لا بالإكراه حيث أشارت للإكراه الواقع على المرأة، ولم تبين النصوص القمرانية عقوبة غير المحصن وهذا خلاف ما جاء في الإسلام لقوله تعالى: "الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةٍ" [النور: 2] وبينت السنة النبوية أن هذه العقوبة لغير المحصن من الرجل والمرأة بحادثتي رجم الصحابي ماعز والمرأة الغامدية.

1. عقوبة المرتد:

حددت النصوص القمرانية عقوبة المرتد بالرجم حتى الموت، وفي الإسلام حددت العقوبة بالقتل وليس تحديداً الرجم، لقوله صلى الله عليه وسلم: (من بدل دينه فاقتلوه) (59) وقوله (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة) (60). وهذا رأي الكثير من العلماء، ممن أيد عقوبة القتل للمرتد ومنهم الفقهاء الأربعة، إلا أنهم اختلفوا في الاستتابة من حيث مدتها، واتفق جمهور الفقهاء على قتل المرأة المرتدة وخالفهم أبو حنيفة بعدم قتلها لنهي الرسول صلى الله عليه وسلم عن قتل المرأة، وقد وردت هذه الآراء عند الحنفية كما في حاشية ابن عابدين، (226/4) وعند المالكية كما في التوضيح 2019/8 وعند الحنابلة عند كشف القناع 168/6 وعند الشافعية في تحفة المحتاج لابن حجر 96/9، وأكد على الرأي السابق ابن عبد البر في الاستنكار 143/22 وابن تيمية مجموع الفتاوى 100/20 وأبو الأعلى المودودي والسيد سابق وغيرهم (61).

ولبعض العلماء رأي آخر في عدم إيقاع عقوبة القتل للمرتد، ويحتج أصحاب هذا الرأي بالعديد من الآيات كقوله تعالى: "لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ" [البقرة: 256] وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: 29] ويحتجون كذلك بعدم قتل الرسول عليه الصلاة والسلام للأعرابي الذي آمن ثم تراجع عن بيعته للرسول.

أما الرأي الآخر المعارض للقتل كحد للردة، فأغلبها آراء معاصرة ومنها بعض آراء المتأخرين كالإمام كمال الدين عبد الواحد، حيث ربط القتل كحد للردة لدفع شر الحاربة، وكذلك السرخسي في المبسوط وإبراهيم النخعي حيث قال أن المرتد يستتاب أبداً، أي حتى موته، ومما يفيد كذلك حول حد الردة أن أبو حنيفة وأصحابه كانوا يدرسون الردة في كتبهم الملحقة بالسير، وكذلك

(58) البخاري: صحيح البخاري، الأدب/ قوله تعالى: ﴿ووصينا الإنسان بوالديه حسناً﴾ [العنكبوت: 8]، 707/1: رقم الحديث [9571].

عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: جاء ماعز بن مالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله طهرين، فقال له (ويحك ارجع فاستغفر الله وتب إليه) ... حتى إذا كانت الرابعة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (فيما أطهرك) فقال من الزنا ... فأمر به فرجم ... قال ثم جاءت امرأة من غامد من الأزد فقالت يا رسول الله طهرني فقال (ويحك ارجعي فاستغفري الله وتوبي إليه) ... فقالت أراك تريد أن تردني كما رددت ماعز بن مالك قال: (وما ذاك) ... قالت أنا حبلى من الزنا فقال: (أنت) قال (حتى تضعي ما في بطنك) ... فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد وضعت الغامدية، فقال (إذا لا ترجمها وندع ولدها صغيراً ليس له من يرضعه) ... فقام رجل من الأنصار فقال إلي رضاعه يا نبي الله. قال: فرجمها، مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا، 497/1، رقم الحديث 1695.

(59) البخاري: صحيح البخاري، استتابة المرتدين، حكم المرتد والمرتدة، 804/1: رقم الحديث [6922].

(60) المصدر السابق: الديات/ باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: 45]، 799/1: رقم الحديث 6878.

(61) أنظر بتصرف، ادلي، قتل المرتد ص 59، وانظر. 2020/11/15 articakcar.islamway.net. وانظر الخطيب، الحدود في الإسلام، ص 110.

ذكر الإمام مالك الارتداد بكتاب الأفضية. ومن المعاصرين الذين عارضوا وجوب عقوبة القتل في حد الردة سليم العوا ومحمد عمارة والقرضاوي ومحمد ادلبي، وغيرهم ممن أورد الحجج للرد على عقوبة القتل للمرتد⁽⁶²⁾.

والذي أرجحه والله أعلم وبسبب العديد من الشواهد والأدلة المتعددة عدم وجوب عقوبة قتل المرتد للأسباب التالية:

1. عدم وجود نص قرآني يؤكد صراحة على عقوبة القتل للمرتد.
2. رغم اتفاق الفقهاء حول عقوبة القتل إلا أنهم اختلفوا بالاستتابة كقتل المرأة المرتدة، ولو كان حداً لما اختلفوا فيه.
3. ما قام به الرسول صلى الله عليه وسلم بترك الأعرابي الذي ارتد، ورفض عمر ابن الخطاب قتل المرتدين من بكر، حيث سئل عنهم فأجاب (كنت عارضاً عليهم الباب الذي خرجوا منه أن يدخلوا فيه، فإن فعلوا ذلك قبلنا منهم وإلا استودعتهم السجن)، واشترط عمر بن عبد العزيز إقامة حد قتل المرتد إذا كان عارفاً للشرائع وإلا تغلظ عليه الجزية.
4. عدم اعتبار الردة حداً وإنما إيقاع عقوبة تعزيرية بحق المرتد بحسب ظروف الجريمة وأوضاع المرتد، والتمييز بين ارتداد فرد عن ارتداد جماعة، والنظر في تأثير هذه الردة على الإسلام والمجتمع الإسلامي، واختلاف العقوبة وفقاً لذلك بين النفي أو القتل أو السجن....الخ.

المطلب السادس

قسم المرأة القمرانية ونذرها في ضوء الإسلام

أولاً: قسم المرأة ونذرها:

جاءت النصوص القمرانية المتعلقة بقسم المرأة ونذرها وحققها في إنفاذ هذا القسم أو النذر على فئتين، فقد منعت البنات والزوجة من هذا الحق في حين منحته للمطلقة والأرملة، ولم توضح النصوص المتعلقة بذلك سبب إعطاء هذا الحق لبعض الفئات ومنعه لفئات أخرى من النساء. "والنذور في اللوائف متعددة فمنها للرجال. ومنها نذر الخدمة، ومنها نذر خاصة بالنساء، وتقسّم إلى قسمين، نذر النساء المتزوجات أو الأرملة أو المطلقة، أما النساء غير المتزوجات فإنفاذ نذرها أو فسخه فهو بيد والدها، وفي بعض الحالات يكون الإنفاذ أو الفسخ بيد الزوج"⁽⁶³⁾.

ثانياً: الأيمان والنذور في الإسلام:

1. معنى القسم: يرادف معنى القسم اليمين والحلف، ويعرف اصطلاحاً بأنه "تحقيق أمر غير ثابت ماضياً كان أو مستقبلاً، نفيّاً أو إثباتاً ممكناً أو ممتنعاً، صادقة كانت أو كاذبة، مع العلم بالحال أو الجهل به"⁽⁶⁴⁾.
- ومشروعية اليمين كما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية، قد وردت بعدة نصوص منها قوله تعالى: ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة: 89]. وفي السنة أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقسم بعدة صور، كقوله "... والذي نفسي بيده، وأيم الله، والذي نفس محمد بيده..."⁽⁶⁵⁾.
- وفي الإسلام تصح اليمين لمن توافرت فيه شروطه وهي التكليف والاختيار والإرادة -غير مكره- والقصد والإسلام⁽⁶⁶⁾.
2. أما النذور فتعرف بأنها "التزام مسلم مكلف قربة، وقيل ما يوجبه المسلم على نفسه من صدقة أو عبادة أو نحوهما"⁽⁶⁷⁾. وللنذر شروط تشبه شروط اليمين كالإسلام والتكليف والاختيار ونفوذ التصرف فيما ينذره.

يستنتج مما سبق الآتي:

⁽⁶²⁾ انظر: ادلبي ص 79-140، وانظر البناء، تنفيذ دعوى حد الردة، ص 53-194-196، وانظر www.irfassawtak.com، 2020/11/15.

⁽⁶³⁾ الزبيد (ص 98).

⁽⁶⁴⁾ أبو فارس، الأيمان والنذور، (ص 18).

⁽⁶⁵⁾ المرجع السابق، (ص 20 - 21).

⁽⁶⁶⁾ أبو فارس، الأيمان والنذور (ص 75 - 77).

⁽⁶⁷⁾ المرجع السابق (ص 132).

1. شروط اليمين أو النذر - أي ممن يصح أن تصدر عنه - التكليف والإسلام والاختيار والقصد... ولم يذكر من الشروط التمييز بين بعض الفئات من النساء بإعطاء حق إنفاذه للمطلقة أو الأرملة ومنعه عن البنت أو الزوجة، ففي الإسلام أي امرأة حققت الشروط المطلوبة كان لها الحق في إنفاذ اليمين أو النذر وهي كذلك متساوية مع الرجل في أحكام الكفارة عند عدم الوفاء بهما والتي لا تسقط إلا في حالات الإكراه والنسيان والجهل والخطأ وفقدان العقل.
2. لم تذكر النصوص القمرانية أية تفاصيل تتعلق بكفارة اليمين أو النذر إلا ما تعلق بالفئات التي يحق لها إنفاذهما والفئات التي لا يحق لها ذلك، وتقبيدها هذا الحق المعطى للأب أو الزوج إذا علمه في اليوم الذي أقسمت أو نذرت به المرأة ما تلزم به نفسها.
3. خالف النص القمراني شرط الإرادة في الإسلام، كشرط من شروط إنفاذ القسم أو النذر.
4. تظهر النصوص القمرانية تمييزاً بين الرجل والمرأة في إنفاذ القسم أو النذر فهو حق له لا يتوقف إنفاذهما على غيره رجلاً كان أو امرأة. والمظهر الآخر في التمييز بين بعض الفئات من النساء دون غيرهم، وكذلك لم تبين النصوص القمرانية سبب هذا التمييز بين المطلقة والأرملة كقصة يحق لها إنفاذ قسمها ونذرها والبنت أو الزوجة الموقوف إنفاذ قسمها ونذرها على أبيها وزوجها.

النتائج:

تظهر نتائج هذه الدراسة من خلال بيان أوجه الشبه والاختلاف بين النصوص القمرانية بما جاء في القرآن والسنة.

أولاً: أوجه الشبه بين النصوص القمرانية والآيات القرآنية والأحاديث النبوية:

1. اتفاق شبه تام فيما يتعلق بالفئات المحرم الزواج منها كالعمة والخالة وابنة الأخ وابنة الأخت، مع إضافة لبعض الفئات في القرآن الكريم كالمحرمات من الرضاع والجمع بين الأختين... إلخ.
2. مقارنة بين تحريم دخول المرأة للمدينة المقدسة، مع عدم دخول الجنب للمساجد في الشريعة الإسلامية.
3. التشابه في عقوبة الرجم للزاني المحصن، والمقارنة بين عقوبة الرجم حتى الموت للمرتد عند جماعة قمران والقتل في الإسلام.
4. الاتفاق في وجوب طاعة الوالدين.
5. الاتفاق على وجوب الزواج وفقاً للشريعة في كل من الديانتين.
6. الاتفاق على وجود أحكام خاصة للحائض والنفاس مع الاختلاف في طبيعة بعض الأحكام بينهما.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين النصوص القمرانية والآيات القرآنية والأحاديث النبوية:

1. اختلاف النظرة للزواج باعتباره فقط للإنجاب عند القمريين وتعدد الأهداف المرعية والتي لا تتحقق إلا بالزواج في الإسلام. وتبين خطأ القول بتبطل جماعة القمريين حيث أكدت الدراسة عدم صحة ذلك استناداً للنصوص المتعلقة بالمرأة، والآثار المكتشفة في منطقة قمران.
2. النظرة الدونية للمرأة تظهر من خلال العديد من النصوص القمرانية يقابلها العديد من الآيات والأحاديث التي كَرَّمَت المرأة ورفعت من شأنها فكانت النظرة الإيجابية للمرأة في الإسلام مقابل النظرة السلبية عند الأسينيين.
3. اعتبار المرأة أصل الخطيئة ومبدأ الآثام تأثر واضح بالتوراة عند الأسينيين في حين خالفت هذه النصوص ما جاء في القرآن الكريم من آيات ترفع عن كاهل المرأة ما وُسِّمت به.
4. اعتبرت النصوص القمرانية المرأة نجسة مُنَجَّسة في حالات الحيض وما بعد الولادة وإذا كانت حاملاً بطفل ميت، فألصقت بها النجاسة المعنوية والحسية، في حين أكدت الآيات والأحاديث على ربط هذه النجاسة بحالات محددة كالحيض والنفاس وعلى اعتبار أن المسلم لا ينجس، ولا يُنجس كل ما يمسه المرأة أو تمسه.

5. تحريم تعدد الزوجات عند الأسينيين وإباحته في الإسلام.
 6. تحريم الزواج من بنات الأمم الأخرى - باستثناء السبايا - عند الأسينيين، وإباحته بشرط أن يكن من أهل الكتاب في الشريعة الإسلامية.
 7. فرقت النصوص القمرانية بين المرأة المطلقة أو الأرملة وبين الفتاة في بيت أبيها، في جعل أمر إنفاذ القسم أو النذر بيد المرأة والمطلقة والأرملة، وإعطاء هذا الحق للأب بالنسبة للفتاة في بيت أبيها، وللزوج في بعض الحالات التي لم توضحها النصوص القمرانية والتي يفهم منها وجود تناقض في ذلك للزوجة. في حين جاءت الشريعة الإسلامية لتعطي الحق للفتاة والمرأة بلا قيد ما توفرت الشروط اللازمة لذلك كشرط التكليف والإسلام والإرادة... إلخ.
 8. حددت النصوص القمرانية عقوبة العاق لوالديه بالرجم حتى الموت، في حين عُد العقوق في الإسلام من الكبائر، دون تحديد عقوبة العاق في الدنيا.
 9. الاختلاف في الشروط الواجب توفرها للزواج بحيث لا يتم إلا بها عند الأسينيين، مع اعتبارها محفزات ودوافع للزواج في الإسلام.
 10. إلزام مغتصب الفتاة بالزواج منها عند الأسينيين، مقابل عدم الإلزام بذلك في الشريعة الإسلامية وإباحته ضمن شروط معينة.
 11. العلاقات الجنسية قُيدت ضمن ضوابط شرعية تنظمها وتعترف بها ضمن القنوات الشرعية في الإسلام، في حين تم اعتبارها نجاسة يترفع عنها خصوصاً للكهنة العاملين في خدمة المعبد.
 12. امتداداً للنظرة السلبية للمرأة لدى الأسينيين فقد حُدِدت الحقوق السياسية والدينية للمرأة، مقابل إعطائها هذه الحقوق في الإسلام وفقاً لقاعدة لكل حقوقه وعليه واجباته وبحسب القدرات والإمكانات.
 13. رأي المرأة غير مقدر عند الأسينيين ويظهر هذا جلياً في موضوع القسم والنذر وعدم اشتراكها كعضو في جماعة الطائفة، في حين أخذ الإسلام برأي المرأة واعتدّ به ويظهر ذلك في الشورى والشهادة وغير ذلك.
 14. الأسس التي انطلق منها الأسينيون واعتمدها لنظرتهم السلبية نحو المرأة تأثرت بالنظرة إليها كمغوية ومُضلة ومبدأ الآثام كلها وأصل الخطيئة ونجسة مُنجسة وعديمة التمييز... إلخ. أما الأسس التي اعتمدها الإسلام في نظرتة الإيجابية للمرأة فقد ساوت بين الرجل والمرأة في الاستخلاف وعمارة الأرض والتكاليف الإلهية.
- وبشكل عام يمكن القول أن نظرة المجتمع الأسيني للمرأة هي نظرة دونية سلبية لكثرة المظاهر الدالة على ذلك، مع وجود مظاهر متناقضة لهذه النظرة في بعض النصوص بحيث ترفع من قدرها ثم تحط من شأنها في النص الواحد. وكذلك فقد تشابهت بعض الأحكام المتعلقة في المرأة عند الأسينيين، وتقاربت نصوص وأحكام أخرى واختلفت ثالثة منها مع الأحكام الواردة في الشريعة الإسلامية، وقد يرجع هذا إلى الأسباب التالية:
1. خصوصية الأحكام الفرعية الخاصة باليهود ومنهم الأسينيون وهذا ينطبق على بعض النصوص لا عليها كلها.
 2. ضياع بعض النصوص الدالة على بعض الأحكام التي شملتها الشريعة الإسلامية ولم تشملها الشريعة الموسوية.
 3. أسباب قد تعود للتحريف والاجتهادات الخاصة بجماعة الأسينيين.

التوصيات:

1. ضرورة القيام بدراسات عربية وإسلامية تعالج جميع قضايا المجتمع القمري والفكرية والعقدية والفقهية
2. ضرورة اطلاع العلماء المسلمين على مخطوطات قمران باللغة التي كتبت فيها وترجمتها الى اللغة العربية لضمان دراسة النصوص المترجمة لقطع الشك في التلاعب بترجمتها من غير المسلمين.

فهرس المصادر والمراجع

القران الكريم

- ادلبي، محمد منير، (2000). قتل المرتد، ط3، دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع.
- البخاري: محمد بن إسماعيل، (2004)، صحيح البخاري، ط 1، القاهرة: دار ابن الهيثم.
- بشتو، ميمون. (1990). الدليل المختصر لبعض حقوق النساء في الإسلام، (د، ط)، منشورات المنظمة الإسلامية التربوية والعلوم.
- البناء، جمال، (2008). تنفيذ دعوى حد الردة، ط 1، القاهرة: دار الشروق.
- بيجيت مايكل، لي ريتشارد. (2014) خديعة مخطوطات البحر الميت، ط2، ترجمة (وسيم عبده). دمشق، سوريا: دار صفحات.
- الحباشنة، بهجت عبدالرزاق، (2009). لفائف البحر الميت في ضوء القرآن والسنة النبوية، ط1، عمان: عماد الدين للنشر والتوزيع.
- الخطيب، عبدالكريم. (1996) الحدود في الإسلام، ط1، دار الفكر العربي.
- الخوال، سوسن فهد. (2004). المرأة في التصور القرآني. (د. ط) بيروت: در العلوم التربوية.
- الدواليبي، محمد معروف. (1989). المرأة في الإسلام، (د. ط)، بيروت: دار النفائس.
- الزبيد، محمد. (2014). التشريع في لفائف البحر الميت بين القرآن الكريم والكتاب المقدس. رسالة ماجستير، المفرق، الأردن: جامعة ال البيت.
- سومر، أندريه، وفيلونكو مارك. (1998). التوراه - كتابات ما بين العهدين - مخطوطات قمران/ البحر الميت، ط1، ترجمة (موسى الخوري). سوريا: دار الطليعة.
- الشعراوي، محمد متولي. (د. ت)، مكانة المرأة في الإسلام. (د. ط)، بيروت: دار القلم.
- أبو فارس، محمد عبدالقادر. (د. ت)، الأيمان والندور. (د. ط)، عمان: دار الأرقم.
- فريدمان، ديفيد نويل. (2009). ما هي لفائف البحر الميت وما أهميتها. ترجمة (إخلاص القناوة). (د. ط)، عمان، الأردن: المطبعة الوطنية.
- فيرم، غيزا. (2006). النصوص الكاملة لمخطوطات البحر الميت. ط1، ترجمة (سهيل زكار). دمشق، سوريا: دار فتيان.
- مسلم، أبي الحسين بن الحجاج القشيري. (2010). صحيح مسلم. ط1، القاهرة: دار ابن حزم.
- المسيري، عبد الوهاب. (2009). موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية. ط5، القاهرة: دار الشروق.
- مصطفى، إبراهيم وآخرون. (د.ت)، المعجم الوسيط. ط2، القاهرة: مكتبة الشروق.
- بن منظور، أبو الفضل جمال الدين. (1999). لسان العرب: ط3، بيروت: دار التراث العربي.
- النووي، أبو زكريا محي الدين بن شرف، (1995). صحيح مسلم بشرح النووي، تحقيق (عصام الصبابطي وآخرون). ط1، بيروت: دار أبي حيان.
- موقع ارفع صوتك، الرابط www.irfassawtak.com، تاريخ الاطلاع: 2020/11/15م.
- موقع طريق الإسلام، الرابط articakcar.islamway.net، تاريخ الاطلاع: 2020/11/15م.

قائمة المراجع المرومنة:

Holy Quran

- Adlibi, M. M. (2000). Kill The Apostate (In Arabic). 3 ed, Damascus, Dar Al-Awael Publishing & Press services.
- Al-Bukhari: M. B. I. (2004). Sahih al-Bukhari (In Arabic). 1 ed, Cairo, Dar Ibn Alhaitham.
- Bashto, M. (1990). The Brief Guide to Some Women's Rights in Islam (In Arabic). (without ed.), Publications of the Islamic Educational and Scientific Organization.
- Al-Bana, J. (2008). Refuting the Case of Apostasy (In Arabic). 1 ed, Cairo, Dar Al-shrooq.
- Baigent, M. & Li, R. (2014). The Dead Sea Scrolls hoax (In Arabic). 2 ed, translated by (Waseem Abdo). Damascus, Syria: Dar Safhat.
- Alhabashneh, B. A. (2009). Dead Sea Scrolls in light of the Qur'an and the Sunnah (In Arabic). 1 ed, Amman: Dar Emad Aldin for Publishing & Distribution.
- AlKhatib, A. (1996). The limits in Islam (In Arabic). 1 ed, Dar Alfekr Al-Arabi.
- Alkhwat, S.F. (2004). Women in the Quranic Perception (In Arabic). (without ed.) Beirut: Educational Sciences Dar.
- Aldawalibi, M. M. (1989). Women In Islam (In Arabic). (without ed.), Beirut: Dar Alnafais.
- Alzoud, M. (2014). Legislation on the Dead Sea Scrolls between the Holy Quran and the Bible (In Arabic). Master Thesis, Mafrq, Jordan: Al al-Bayt University.
- Somar, A. & Philonenko, M. (1998). Bible – Writings Inter-testamental- Qamran's Scrolls/ Dead Sea (In Arabic). 1ed, translated by (Mousa Alkhouri), Syria: Dar Alitalia'a.
- Al-Sha'rawi, M. M. (In Arabic). (without date of publication). The status of women in Islam. (without ed.) Beirut: Dar Alqalam.
- Abo Fares, M. A. (Without Date of publication), Faith and vows (In Arabic). (without. ed), Amman: Dar Alarqam.
- Freedman, D. N. (2009). What are the Dead Sea Scrolls and what is their importance (In Arabic). translated by (Ikhlas Alqananwah). (Without ed.), Amman, Jordan: National Press.
- Feram, G. (2006). The complete texts of the Dead Sea Scrolls (In Arabic). 1 ed, translated by (Sohail, Zaqr), Damascus, Syria: Dar Fityan.
- Muslem, A. A. (2010). Sahih Muslim (In Arabic). 1 ed, Cairo: Dar Ibn Alhazem.
- Almasiri, A. (2009). Encyclopedia of Jews, Judaism and Zionism (In Arabic). 5 ed, Cairo: Dar Alshoroq.
- Mustafa, I. et.al, (Without Publication date), Al-Mu'jam Al-Waseet (In Arabic). 2 ed, Cairo: Alshoroq library.
- Ibn Mandour, A. J. (1999). Lsan Alarab (In Arabic). 3 ed, Beirut: Dar Al Turath Al Arabi.
- Alnawawi, M. S. (1995). Sahih Muslim by Imam Nawawi (In Arabic). Investigation of (Isam Alsabati, Et al) 1 ed, Beirut: Dar Abi Hayyan.
- www.irfassawtak.com, 15/11/2020.
- articakcar.islamway.net, 15/11/2020.